مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية
ISSN: 2477-9881 EISSN: 2676-2153
المجلد 08 / العـدد: 02 (2022)، ص 480- 496

إشكالية الإرهاب و أثرها على الأمن الفردي و المجتمعي

The problem of terrorism and its impact on individual and community security

حشوف يسين[1*]

[1] جامعة طاهري محمد بشار (الجزائر)، hachouf..yacine@univ-bechar.dz

تاريخ الاستلام: 2021/12/16 تاريخ النشر: 2022/12/25

ملخص: إن مفهوم " الأمن" من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي لأنه مفهوم نسبي ومتغير ومركب، وذو أبعاد عدة ومستويات متنوعة، يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة، تختلف درجتها وأنواعها وأبعادها وتوقيتها، سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو المجتمع أو الدولة أو النظام الإقليمي أو الدولي، فهو أحد المفاهيم المركزية في حقل العلوم الانسانية و الاجتماعية ، ولقد احتلت القضية الأمنية وضعا مركزيا في السياسات الخارجية لبعض الدول التي عادة ماتتخذ " الأمن" هدفا من أهدافها، وهي تهدف من ورائه إلى تغيير البيئة المحيطة ولم يعد " الأمن " على الفهم التقليدي المعني بحماية الحدود الإقليمية أو بمعناه العسكري وإنما اتخذ أبعادا أشمل من ذلك تنطوي على تطور المجتمع باتجاه تحقيق أهدافه التي تضمن له مصالحه.

كلمات مفتاحية: الامن..الارهاب.. الفرد.. المجتمع..

Abstract: The concept of "security" is one of the most difficult concepts that scientific analysis deals with because it is a relative, variable and complex concept, with many dimensions and various levels. It is exposed to direct and indirect challenges and threats from different sources, with different degrees, types, dimensions and timing, whether related to the security of the individual or the state or The regional or international order is one of the central concepts in the field of international relations. The security issue has occupied a central position in the foreign policies of some countries that usually take “security” as one of their goals, and they aim from behind it to change the surrounding environment

Keywords: security; terrorism; the individual; society;

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

إن مفهوم " الأمن" من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي لأنه مفهوم نسبي ومتغير ومركب، وذو أبعاد عدة ومستويات متنوعة، يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة، تختلف درجتها وأنواعها وأبعادها وتوقيتها، سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو الدولي، فهو أحد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية، الذي اتسم بالغموض الشديد منذ ظهور العلاقات الدولية كحقل علمي مستقل عقب الحرب العالمية الأولى. ولقد احتلت القضية الأمنية وضعا مركزيا في السياسات الخارجية لبعض الدول التي عادة ماتتخذ " الأمن" هدفا من أهدافها، وهي تهدف من ورائه إلى تغيير البيئة المحيطة أو بحسب ما أطلق عليه أرنولد ولفرز " أهداف البيئة" ولم يعد " الأمن " على الفهم التقليدي المعني بحماية الحدود الإقليمية أو بمعناه العسكري وإنما اتخذ أبعادا أشمل من ذلك تنطوي على تطور المجتمع باتجاه تحقيق أهدافه التي تضمن له مصالحه.

إن دراسة "الأمن " لا يمكن فهمه أو تفسيره، إلا بتوضيح المفهوم العام ل " الأمن" و تبيان مستوياته، بالإضافة إلى التطرق إلى إشكالية الإرهاب و اثرها على أمن الأفراد و المجتمعات.

إشكالية الدراسة:

كيف تؤثر حركية الارهاب على أمن الفرد و المجتمع ؟.

فرضيات الدراسة:

- الارهاب ظاهرة عابرة للدول.
- الارهاب ذو مسارات متداخلة و متشابكة.
- الارهاب ذو مرجعية دينية.

2. مفهوم الأمن

إن " الأمن " ليس من المفاهيم السهلة تعريفها، وليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، وانه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة " الأمن" شأنها في ذلك شأن كثير من الكلمات المتداولة التي تفقر إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع(سلطان لوتاه، 1991: 12).

ومن ذلك يرى باري بوزان (Barry buzan) أنه مفهوم معقد، وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل، بدأ بالسياق السياسي للمفهوم، ومرورا بالأبعاد المختلفة له، وانتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية (buzan, 1991: 31).

إرتبط مفهوم " الأمن" في الدراسات الدولية، تقليديا بمفهوم " الدولة" التي تمثل الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي، حيث إعتبر الامن إحد الاسباب نشأة الدولة، فقد ميز " توماس هوبز" بين حالة "المجتمع" وحالة " الطبيعة "، وإعتبر أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون " حالة المجتمع"، بينما تعيش الدولة " حالة الطبيعة " في العلاقات الدولية، والبحث عن الأمن دفع البشر إلى الانخراط في مجتمعات من خلال " عقد إجتماعي" تتخلى بموجبه عن حريتها لصالح سلطة مركزية مشتركة.

ويعتقد هوبز أن هذه السلطة المركزية (الدولة) قد أنشئت من أجل حماية الشعب ضد العدوان الخارجي، وبذلك فان الأفراد أوكلوا للدولة مسألة حماية أمنهمنا (نافعة، 1986: 52-54).

ولا يزال هذا التصور قائما في عرف معظم الدول، لكونه مصدرا من مصادر شرعية السلطة، وسببا للولاء العام لها.

الأمن كذلك حقيقة نسبية وليست مطلقة، فالنسبية هنا تنشأ من السعي المستمر للدول إلى زيادة قواها الأمر الذي يزيد شعورها بعدم الأمن، بدلا من أن يكون مدعاة إلى مزيد بالشعور بالأمن(spanie, 1987 :117) .

يمتاز الأمن أيضا بكونه نوعا من المفاهيم المركبة، حيث تجمع في مضامينها معاني عدة، تتصف بنوع من الغموض والوضوح، والحقيقة والتحليل في آن واحد، فهناك مفهوم ضيق وآخر واسع للأمن، فالأول يتضمن الإجراءات الخاصة بتأمين الأفراد داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة، وتهيئة الظروف المحيطة بهم إشباعا لاحتياجاتهم الأساسية والتكميلية، أي مجمل السياسات التي ترمي إلى توفير الحماية والأمن للأفراد وضمان حرية القرار السياسي واستقلاله، بوضع القوانين والتشريعات التي تكفل هذه الحماية، في ظل وجود سلطات قائمة على تنفيذ تلك القوانين، بل ان " زبيغنيو بريجسنسكي" قد اختزل تلك السلطات حين طالب بتركيز مهمة تأمين الدولة والأفراد في أجهزة الاستخبارات القومية، وفي ذلك يقول " سيكون الوضع الأمني مثمرا أكثر إذا انطوى على التزام تنظيمي ومالي بتحسين القدرات الاستخباراتية القومية(بريجنسكي، 2004: 24)".

أما مفهوم " الأمن" الواسع فيشمل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة ولسلامة أراضيها، وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الداخلي، فهو يشمل تحقيق الأمن ببعديه الداخلي والخارجي.

أي أنه " تأمين كيان الدولة والمجتمع من الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع"(الشمري، 1998: 288). ووفقا لهذا الرأي فان هذا المفهوم يرتكز على ثلاثة محاور رئيسية: تأمين كيان الدولة داخليا وخارجيا، وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وتحقيق الرضا التام لأفراد المجتمع.

ومن جانب آخر هناك مفهوم الأمن الخشن (الصلب) والأمن الناعم، فمفهوم الامن الخشن هو ذلك المفهوم الذي يميزه الطابع العسكري للأمن (الأمن التقليدي) فالأمن التقليدي يمكن إرجاعه إلى الشؤون الدفاعية والعسكرية، حيث تكون التهديدات فيه مباشرة على وجه التحديد.

أما مفهوم " الأمن الناعم" فهو مفهوم يندرج فيه كل التحديات غير العسكرية، التي تواجه الدول، مثل التحديات الصحية، والجرائم المدنية (غسيل الأموال، القتل، المخدرات)، الهجرة غير الشرعية، المشاكل العرقية، التطرف والإرهاب، وهي تحديات غير مباشرة ذات طبيعة مركبة، يتداخل فيها أمن الأفراد بأمن الدولة والمجتمع.

كما يمكن أن يتحول مفهوم " الأمن الناعم" إلى مفهوم الامن صلب، إذا عولج بأدوات عسكرية مثل تفاقم تلك التحديات إلى تهديدات تستخدم من خلالها القوة العسكرية للسيطرة عليها، وكذلك قد يتحول المفهوم الصلب للأمن إلى أمن ناعم، إذا تدخلت فيه الأدوات الدبلوماسية والمفاوضات لمعالجة هذا الأمر، وإجمالا، فإن هذين المفهومين يعبران عن قضايا مترابطة، يجب النظر إليها من خلال الطرح الكلي الذي يراعي بها التشابك بين المحددين الداخلي والخارجي للأمن.

وفي هذا السياق فقد حددت دراسة بحثية قام بها المركز الفلندي للدراسات الروسية والأوروبية، خمسة أنواع من التهديدات ل " الأمن الناعم"، تأتي تباعا بشكل تصاعدي على النحو التالي (عرفات،2004: 222):

- المخاطر الفردية: مثل تعرض عدد محدد من الأفراد إلى تهديد الجرائم والأمراض.
- المخاطر المجتمعية: مثل اتساع رقعة الضحايا لتشمل قطاعات أوسع داخل المجتمع الواحد، مثل انتشار الأوبئة والمشاكل البيئية في الدولة ذاتها.
- تهديدات عابرة للحدود: مثل مشكلات الهجرة غير الشرعية واللاجئين.

- الأزمات الزاحفة: اتساع نطاق الخطر ليصبح أزمة إقليمية تهدد الأفراد في عدة دول مثل: انتشار الأوبئة المعدية القاتلة.
- الكوارث المحتملة: تحول الأزمات الزاحفة إلى نكبات تصاحبها خسائر فادحة تمتد إلى عدة أقاليم مثل: الأعاصير، الكوارث النووية، والمشاكل البيئية الكبرى.

3. مستويات الأمن

هناك عدة مستويات للأمن " الأمن الوطني، الإقليمي، الإنساني، الدولي"

3-1. الأمن الانساني:

إن التركيز على الفرد في تحليل العلاقات الدولية ليس حكرا على التحليلات الحديثة في العشرينيات الأخيرة، وإنما يرجع إلى ما قبل ذلك في عهد نوه فيه" وليام فريدمان" بأهمية الفرد في التأثير، وقد تراوحت النظرة إلى الإنسان منذ القدم، بين نظرة متشائمة حول الطبيعة البشرية التي تحكمها غريزة حب السيطرة والتفوق، فسعي الإنسان حسب ميكيافيلي يكون دائما نحو امتلاك القوة فهذه الأخيرة عامل حاسم في السلوك الإنساني وهذا السعي نحو بلوغ السلطة والقوة لا يتوقف الا عند الموت(دورتي،وبالستغراف،1985: 69).

ويبين نظرة ايجابية تنظر إلى الإنسان على أن المنطق الذي يحكمه عموما هو الإرادة الخيرة، مثلما هو الشأن بالنسبة " لايمانويل كانط " الذي يرى أن الطبيعة الإنسانية الموجهة للحرب هي ذاتها قد توجه نحو السلم.

كنتيجة طبيعية لتحويل المقاربات الأمنية في مرجعية التحليل من الدولة إلى الفرد، عرف مفهوم الأمن تغيرا من كونه أمنا قوميا لدولة السيادة، إلى أمن إنساني يتحقق عندما تتجسد الحماية والضمانات الأساسية للفرد وتختفي التهديدات المحدقة به.

عرف الأمن الإنساني في جوان 1996 من قبل " لويد أكسفورد" وزير خارجية كندا آنذاك، بأنه "حماية الأفراد من التهديدات التي تكون مصحوبة أم لا بالعنف، وهي وضعية تتميز بغياب الخروقات والأسباب إلى جانب النتائج والقضاء عليها، فمواجهة التهديد تكون بمواجهة منابعه والعمل على تحييدها ".

ومفهوم الأمن الإنساني يختلف جوهريا عن المفاهيم المتعلقة بمفهوم أمن الأشخاص، على هذا الأساس، فإن التعامل مع هذه التهديدات ينتقل من مجرد مواجهة آنية إلى البحث عن منابعها.

أما الطرح المعتمد من طرف المقاربة اللبرالية، والتي ترى في الفرد محورا أساسيا وتدعو إلى الاعتماد المتبادل والمبادئ الديمقراطية مفتاحا للسلام العالمي، فتطرح فكرة العولمة كأداة تقوض سلطة الدولة وتسحب الاهتمام من الأمن العسكري، وتوجهه صوب تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية مما يكبل سيادة الدولة كتعبير عن نقدها لمبدأ السيادة وعدم التدخل(محمد يعقوب،2004: 41-45). فمفهوم الأمن الإنساني أبعد ما يكون عن الاشارات اللبرالية المتعلقة بالتنافسية أو الامتلاكية الفردية، أي الامتداد كقوة الشخصية والنشاط الذاتي المبني على حقوق الملكية، والخيار في مكان السوق وحريته، فالتعريف الذي أتت به النظرية اللبرالية لأمن الفرد يقتصر على الجانب المادي، وعليه ففي حين تقع الكفاية المادية ضمن مركز إهتمام الأمن الانساني، فإن المفهوم ذاته يشتمل أيضا على على الحاجات اللامادية، ليشكل كلا معنويا ونوعيا متكاملا، بمعنى آخر فإن الكفاية المادية ضرورية، ولكنها ليست كافية، ذلك أن الأمن الانساني له أبعاد أخرى لا تتعلق بالضرورة بالبقاء الفيزيائي الانساني(الطراح،2004: 15) ، فهو مفهوم يقوم على صيانة الكرامة الانسانية، حيث تعرفه لجنة أمن الانسان بأنه حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرق تعزز حريات الانسان، وتحقيق الانسان لذاته، فأمن الانسان يعني حماية الحريات الاساسية التي تمثل جوهر الحياة، ويعني حماية الناس من التهديدات

والاوضاع الحرجة والمتفشية والعمل على تجسيد تطلعات الناس، وايجاد النظم السياسية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية والعسكرية والثقافية التي تمنح معا الناس لبناء البقاء على قيد الحياة وكسب العيش والكرامة(عرفة،2006: 15).

يرى لويد أن الأمن الانساني هو" طريقة بديلة لرؤية العالم يركز على إجراءات وقائية لتحقيق أمن الأفراد عبر الحدود وداخلها، وليس أمن الأراضي أو حدود الدول في حد ذاتها، وإذا كانت المقاربة الكندية ترى في الأمن الانساني أمنا سياسيا يقتصر على أمن الأفراد أثناء النزاعات المسلحة والحروب، وفصله عن الابعاد الاقتصادية والاجتماعية على اعتبار أنها تنصرف الى شق التنمية البشرية كما تستبعد الكوارث الطبيعية لكون مصدرها وصانعها ليس الانسان حتى وان كان من يتجرع نتائجها فإن مقاربات أخرى، كتلك التي أتى بها " شارل فيليب آني" "بياتريس باسكال"، يرى في الأمن الانساني شاملا للتحرر من الحاجة الاقتصادية والاستبعاد والعنف السياسي، وبالتالي الأمن يستدعي اتباع كل المطالب الأساسية للانسان اقتصادية كانت أو اجتماعية أو سياسية أو أمنية في كل زمان ومكان عليه فإن نزع ومراقبة التسلح والتنمية المستدامة واحترام القانون والعدالة الاجتماعية ورشادة الحكم هي أوجه لعملة واحدة. ممثل في الحقوق الانسانية والرفاه الاقتصادي والتنمية المحترمة للبيئة.

وفي نفس الاتجاه يأتي التعريف الياباني على البعد التنموي للأمن الانساني، وتتبنى اليابان اقترابا شاملا للمفهوم من حيث التركيز على كافة أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية غير أنها تركز على الجانب الاقتصادي في ممارساتها من خلال تقديم المساهمة المالية للمشروعات التنموية لمساعدة الأفراد وهو تعريف يقترب من مفهوم الأمم المتحدة، حيث عرفه " كوفي عنان " الأمين العام الأمم المتحدة في عام 2000 في خطاب بعنوان " تحت البشر" قائلا: " يتضمن إضافة الى انتقاء خطر الصراع، حقوق الانسان والحكم الرشيد، التعليم والرعاية الصحية، واتاحة الفرص والخيارات للأفراد، والحماية من

الفقر والخوف، وحق الأجيال المقبلة في أن ترث بيئة طبيعية صحية هي أساس أمن الانسان وبالتالي الأمن القومي.

وتعرفه " كارولين توماس" بأنه:" الأمن الانساني يصف شروط الوجود والمتمثلة في الحاجة المادية الأساسية، وكذا الكرامة الانسانية والمشاركة الفعالة والمعبرة في الحياة(تاجي،2006: 4).

4. إشكالية الارهاب و اثرها على الامن دراسة حالة منطقة الخليج العربي

يتسم العرب في منطقة الخليج العربي بعقلية إسلامية مختلفة عن عقلية معظم المسلمين الآخرين نتيجة للعيش في منطقة مهد الإسلام، فكون المرء مسلما لا يعد تجربة دينية صوفية لبعض المسلمين في أقاصي الأرض، وإنما تجربة يومية مألوفة أقرب ما تكون إلى عملية آلية كالتنفس، ويعتبر إطلاق الصفات على عرب الخليج الذين واكبوا الحداثة بأنهم: " علمانيون " بقبولهم الكثير من أفكار المجتمع الغربي العلماني وأساليبه الإستهلاكية ببساطة أمرا غير صائب إذ أن مجتمع منطقة الخليج إسلامي إلى حد النخاع.

غير أن المواقف تجاه تطبيق الإسلام في الحياتين الخاصة والعامة قضية أخرى، فثمة عدد متنام من العرب الخليجيين ذوي الميول الغربية الذين هجروا الكثير من الأعراف الإجتماعية التقليدية وقد خلقت كل من الحداثة والعلمنة مصادر توتر في المجتمعات الخليجية الإسلامية التقليدية.إن حل المعضلة المتعلقة بكيفية تحقيق الفائدة المرجوة من الحداثة لشعوبها، مع مقاومة العلمنة التي ترافقها، يعتبر الشغل الشاغل لكل الأنظمة الخليجية، فقد تعرضت هذه الدول لتحد متزايد من قبل مجموعة من الراديكاليين بدعوى عدم قيامها بما يكفي ولتحالفها مع العناصر العلمانية الملحدة في الغرب من أجل القضاء على الأسلوب الإسلامي في الحياة.

ويبدو تهديد المنظمات الإسلامية السياسية الثورية المتشددة أكبر تهديد محتمل للإستقرار السياسي في منطقة الخليج.

1.4. الاصول الفكرية للاسلام السياسي:

ليس الإسلام السياسي ظاهرة حديثة، فمنذ البعثة الأولى للرسول محمد " صلى الله عليه وسلم " كان الإسلام دائما دنيا ذا أبعاد سياسية وإجتماعية(حنفي،2002) ، و إنما ظهرت المؤشرات والبوادر الأولى للفكر الإسلامي المعاصر في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين وقد حكمت ظهورها وتطوراتها الأولى السياقات السياسية والثقافية لفترة ما بين الحربين العالميتين، وهي فترة حفلت بمتغيرات عاصفة في أوروبا المضطربة وفي العالم الإسلامي المنتقل من حال إلى حال.

ولكن من غير الدقة والبساطة محاولة جمع الإسلام السياسي تحت راية واحدة للأصولية، فالإسلام موجود من منظار سياسي يمتد من اليمين إلى اليسار... و حتى المحافظ إلى المتطرف.

على مدى أكثر من ربع قرن، أكد الاسلام ذاته كقوة سياسية وإجتماعية في الأبعاد العالمية، بدأ من الثورة الاسلامية في إيران عام 1979، وإغتيال الرئيس أنور السادات في عام 1981 والحروب في لبنان وأفغانستان في السبعينيات والثمانينيات ثم حرب الخليج الثاني عامي 1990، 1991 ووجود القوات الأمريكية في العديد من بلدان الخليج، حيث ينظر العديد من المسلمين إلى الدفاع العسكري الأمريكي عن إمدادات النفط كعداء لمعتقداتهم ومصالحهم وقد أدت عوامل عديدة دورا في صحوة الإسلام السياسي منها:

أ- الإهتمام بالعدالة الإجتماعية:

منذ الحرب العالمية الثانية شهدت معظم مناطق العالم الإسلامي درجات دراماتيكية من التغيير والتحديث والتطور الإقتصادي والإجتماعي السريع، بينما أدت هذه التحولات

إلى إثراء بعض القطاعات الإجتماعية، إلا أنها خلقت في بعض الأماكن الأخرى فجوات متنامية بين الثراء والفقر، وبصورة متزايدة بين سكان المدن (الحضر)، معظم الشرائح المحرومة في اللجوء إلى الدين أصلا في العدالة.

ب- **الإحساس بالهوية**: في العالم الإسلامي، توجهت كل من الحكومات الإستعمارية والحكومات الوطنية الإصلاحية إلى خلق أنظمة قانونية وإدارات مدنية إشتقت من النماذج الغربية.

ج- **الشباب والبطالة**: في مناطق عديدة من العالم الإسلامي، تعد معدلات أعمار السكان فيها صغيرة " شابة" تحت سن 25 عاما، كما أن ديمقراطية التعليم سمحت لأعداد متزايدة من الطلاب في الوصول إلى تلقي التعليم العالي، ولكن الأغلبية العظمى من هؤلاء المتخرجين لا تجد وظيفة ترضي طموحاتها، فالبطالة متفشية حتى بين الشباب والناس المتعلمين تعلما جيدا نسبيا، فالجامعات في بعض الدول الاسلامية أرض خصبة لتجنيد الدعاة الاسلاميين.

وهناك مساهمة كبيرة من قبل الشابات في هذه الحركات – فالبنسبة إلى العديد من شباب اليوم، يجلب الإسلام شيء ما جديدا وذا قيمة إلى المأزق حول كيفية الوصول إلى التحديث مع الحفاظ على إحساس بالهوية، وكيفية تحقيق مستويات أكبر من العدالة الإجتماعية والإقتصادية.

د- **الانقسامات بين الريف والحضر**: يمكن أن تعد هذه الإنقسامات مصدرا تقليديا من مصادر التوتر في المجتمع الإسلامي، مثل العديد من المجتمعات، فهناك إعتقاد بأن المناطق المكتظة بالسكان، تؤلف سلسلة من القرى الممتدة المزدحمة، غالبا تحفظ بأساليب الوسط الرعوي، حيث العديد من هذه المجموعات الكبيرة يمثلون فقراء المدن، توفر مثل هذه المناطق الكثير من الأسر التحتية لمساندة الإسلام السياسي.

و- **الفشل الاديولوجي:** تتميز مناطق عديدة في العالم الإسلامي بأنظمة سياسية عاشت طويلا وعارضت التغيير والتطور، وبخاصة النموذج الذي قد يجلب التغيير في هياكل السلطة القائمة، وهكذا فالعديد من هذه الأنظمة يعاني فراغا إيدولوجيا، لأن المبادئ التي كانت تشرع سلطتها لم تعد موضع ثقة.

2.4 ايران و ظهور التوجه الاسلامي الثوري:

كان كثير من المراقبين ينظرون إلى الثورة الإيرانية عام 1979 على أنها جرس إنذار هذا التحول، فقد أكد جون اسبوزيتو أنه " في منطقة الخليج كما في أية منطقة أخرى في العالم الاسلامي، قامت إيران بدور المحفز للمعارضة التي ترجع أسبابها الرئيسية إلى عوامل محلية(l.esposito,1996 :1).

وعلى أية حال كان دور إيران كحافز للثورة الاسلامية أقل ملائمة للتطبيق في منطقة الخليج منه في أية منطقة أخرى، فلم يكن هناك قبول بين غالبية سكان الخليج السنية. للطموحات الفارسية التوسعية للنظام الإيراني الجديد، ولا للقيادة الدينية الشيعية وتعاليمها الإسلامية الثورية، وربما تكون المجتمعات الشيعية في دول مجلس التعاون في دول الخليج العربية " وهي أقليات لكافة دول الخليج بإستثناء دولة البحرين " قد أقترنت في البداية - إلى حد ما- بالثورة الإيرانية، ولكن الأيام أثبتت في النهاية أن شكوكهم تجاه النظام الديني في إيران تفوق مشاعر الإستياء من أنظمتهم، وكان ثمة قلق أساسي في كل من منطقة الخليج والعرب إزاء الإضطراب السياسي الشيعي الكبير الحجم الذي تم بتلاعب من طهران، والذي تزايد مع أحداث الشغب التي قام بها الشيعة في المملكة العربية السعودية عام 1980 والمحاولة الإنقلابية في دولة البحرين، والتي قامت بها الجبهة الشعبية لتحرير البحرين (وهي تتألف من عناصر شيعية) عام 1981 بدعم من إيران، وقد واصلت إيران دعم الجماعات الشيعية المعارضة في المملكة العربية

السعودية والبحرين وفي أماكن أخرى، إلا أنها لم تكن قط قادرة على تصدير تعاليمها الثورية الإسلامية بصورة فعالة إلى الجانب العربي من الخليج.

لقد كانت جاذبية التوجه الإسلامي الثوري في شبه الجزيرة تتنامى بين العامة من الناس ولا تتعلق أسباب شعبيتها كثيرا بطبيعة الأوضاع وقصور صيغ المشاركة السياسية في دول المنطقة، كما أنها لا تتعلق بكراهية كل ماهو غربي، وهو ما يروج له الإسلاميون في العالم العربي بأحدث وسائل الاتصالات التقنية.

تنبع الأسباب الجذرية بدلا من ذلك، من الصدام بين القيم الإسلامية التقليدية والقيم العلمانية الغربية، وهو صدام ناشئ عن برامج التنمية الإجتماعية والإقتصادية السريعة، في ضوء سعي حكومات شبه الجزيرة العربية لتحديث دولها، وناشئ أيضا عن الفشل المتزايد في تحقيق التوقعات الإقتصادية بسبب عدم مجاراة عوائد النفط الثابتة للنمو السكاني المرتفع.

وتبرز ثلاث عوامل محفزة لهذا الإتجاه: الأول عبارة عن حملة رعتها إيران واستهدفت المقاتلين في الحرب الأفغانية خلال الفترة 1979 -1988 من أجل خلق شعور بأنهم جزء من مجتمع إسلامي أكبر مكرس لخدمة رسالتها المقدسة للإحياء السياسي الإسلامي، وقد حققت إيران نجاحا في تصدير التوجه الإسلامي الثوري في منطقة الخليج باستخدام الوسائل السلمية، أكبر كثيرا مما حققته بإستخدام الوسائل السلمية، أكبر كثيرا مما حققته باستخدام أساليب العنف والإرهاب والدمار. ووفر إنقاذ الحماس الإسلامي للمعارضين للهيمنة السوفياتية على النظام الأفغاني فرصة لا تضاهى فأثناء الحرب إنضم آلاف المتطوعين المسلمين من كل أنحاء العالم الإسلامي بما فيه منطقة الخليج- إلى القتال.

تعلق الحافز الثاني بالسكان أكثر منه بالإيدولوجيا ويتضمن فجوة جيلية متنامية في منطقة الخليج، فمع متوسط عمر يبلغ حوالي ما بين 15 و20 سنة، وهو واحد من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم، تتجه دول الخليج إلى المرور بإنفجار سكاني غير مسبوق، وقد كانت النتيجة ظهورا بطيئا ومطردا لفئة من الأفراد أصغر سنا، وأقل مكانة إجتماعية وإقتصادية ولا يمكن إستعابها في إقتصاديات دول الخليج، الأمر الذي زاد من إغترابها عن المجتمع.

وباختصار تفرز منطقة الخليج فئة من الشبان الذين يتم تهميشهم إقتصاديا وإجتماعيا وفي النهاية سياسيا، ومن هذه المجموعة جاء معظم التابعين الجدد للتوجه الإسلامي الثوري.

أما الحافز الثوري الثالث لظهور التوجه الإسلامي الثوري في منطقة الخليج فهو الوجود الكبير للقوات العسكرية الأمريكية التي ظلت في المنطقة بعد أزمة الخليج الثانية.

في أعقاب أزمة الخليج الثانية، أصبح الزعماء الدينيون المعروفون الذين يتسمون بالحساسية تجاه أي وجود أجنبي، وتحديدا الوجود غير المسلم، يجتذبون الشبان المصابين بعقدة الخوف من الأجانب، والذين يرون في الوجود العسكري فقدانا لمصدر كبريائهم القومي وترتيبا إستعماريا أمريكيا.

3.4 السلفية الجهادية والإسلام السياسي:

يحمل مفهوم السلفية نظاما معرفيا شرعيا سلميا خاصا به، لكن السلفية بسبب الجهاد في أفغانستان ومرورا بما عرف بالصحوة ثم حوادث الحادي عشر من سبتمبر وأخيرا ثورات الربيع العربي أخرج عنها وحاد عن مسارها السلمي عدة سلفيات أهمها: السلفية السياسية والسلفية الجهادية، مما أربك الترتيبات الأمنية التقليدية للأمن الوطني الخليجي.

تعد ما يعبر عنها بالسلفية الجهادية (هذه التسمية التي أطلقها المستشرق الفرنسي جيل كيبل ليست دقيقة لأن التيار الجهادي يشترك فيه عناصر سلفية وإخوانية وغير مؤدلجة) تهديدا محتملا لأمن الخليج بسبب الأفكار التكفيرية لقيادتها كما هي الحال في تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وبعض التنظيمات الأخرى.

العديد من الأسباب صنعت وأفرزت الحركات الجهادية عموما، كحالات الإحباط الإجتماعي، وضعف تأثير المرجعيات الدينية المعتدلة، ولكن تكمن الأسباب الأساسية في الغزو الأمريكي لأفغانستان عام 2001 وإحتلال العراق عام 2003 والسياسة الطائفية للميليشيات المسلحة في العراق.

في أثناء حرب الخليج الثانية توترت العلاقات بين الحكومة السعودية والإخوان المسلمين بسبب تأييد بعض أعضاء جماعة الإخوان لنظام صدام حسين في غزوه للكويت مما عد من قبل السعودية إستغلالا لكرم الضيافة، فأدى هذا التوتر إلى مغادرة بعض رموزهم السعودية إلى مواقع جديدة كان أهمها دولة قطر التي إستثمرت مع وصول الأمير حمد بن خليفة آل ثاني للسلطة عام 1995، في تيار الإسلام السياسي.

وقد إستشعرت دول الخليج الموقف القطري الداعم لتيار الإسلام السياسي، وعدته خروجا عن مفهوم الأمن السياسي المشترك لدوله، وهو ما أدى إلى أزمة عابرة في العلاقات الخليجية.

4. خاتمة:

لقد علمنا التاريخ أن محاربة الفكر لا تكون إلا بالفكر، وقد تؤجل الحلول الأمنية أو تجمد الإرهاب والعنف لكنها لا تستأصله، من هنا تأتي حيوية تصميم مقاربات شاملة فكرية وثقافية وإعلامية تستند على تنشيط الحوار الفكري الأفقي والرأسي بين النخب وقواعدها داخل المجتمعات.

لأن حال وجود توافق فكري وإنسجام في الرؤى والمواقف يصبح النسيج الإجتماعي عصيا على إختراق الفكر الراديكالي المتطرف، ما لا يلاحظ حاليا، أن الحوار حول الإرهاب لا يزال إلى حد كبير شأنا سياسيا ونخبويا صرفا، بينما العنف يعد ظاهرة إجتماعية سياسية يتطلب أن تكون شرائح المجتمع الشعبية مشاركة ومفعلة في الحوارات.

5. قائمة المراجع

1. إبراهيم عرفات(2004). **الأمن في المناطق الرخوة: حالة آسيا الوسطى**. في هدى منكيس والسيد صدقي عابدين، محرران، **قضايا الأمن في آسيا**، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية.
2. أحمد جلال، الشمري.(26-27 مايو 1997، 1998)"***متطلبات بناء السلم في العلاقات العربية-العربية***"، ورقت قدمت الى ندوة: مستقبل العلاقات العربية – العربية بعد تحرير الكويت، الكويت: جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية.
3. تاجي، طارق.(2006).***مفهوم الأمن بين الفرد والدولة دراسة في تطور مفهوم ومجالات الأمن***، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر.
4. جيمس، دورتي،و روبرت، بالستغراف.**(1985).النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة، وليد عبد الحي، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع.
5. حسن ،حنفي.(2002).**الاسلام السياسي بين الفكر والممارسة**، في : **الحركات الاسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي**، أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
6. حسن، نافعة.(1986). مترجما، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، القاهرة: دار المستقبل العربي.
7. خديجة ،محمد عرفة،(السة الثانية، يناير 2006)***"مفهوم الأمن الإنساني"، مجلة مفاهيم***، العدد 13،القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية.
8. زبيغنو، بريجسنسكي،(2004). ***الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم***، ترجمة عمر الأيوبي، بيروت: دار الكتاب العربي.
9. علي أحمد ،الطراح،(ماي 2004) ."الهيمنة الاقتصادية العالمية والتنمية والأمن الانساني"***مجلة العلوم الانسانية***، العدد 04، الجزائر: منشورات جامعة محمد خيضر بسكرة.
10. محمد يعقوب، عبد الرحمان،(2004). ***التدخل الانساني في العلاقات الدولي***، ط1، أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
11. مريم سلطان، لوتاه.(1991).***معوقات الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة***، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة: جامعة القاهرة.

12. Barry buzan, **is international security possible**? Paper presented at: new thinking about strategy and international security (conference), edited by ken booth, London: Harper Collins academic, 1991,

13. John l.esposito, political **Islam and gulf security, unpublished**, paper prepared for the second annual conference of emirates center for strategic studies and research; Abu Dhabi, uae, 5-8 January 1996.

14. John spanie, **games nation play**, 6 the Ed, Washington, DC CQ Press: 1987.